التطور التاريخي للبرلمان الاسكتلندي حتى ١٧٠٧م.

م.م. سهاد داود سلمان
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الصرفة

الملخص:

ترافق تاريخ البرلمان الاسكتلندي مع تأسيس مملكة اسكتلندا، فمرت على البرلمان ما مرّ عليها من أحداث تاريخية طويلة،فكان تأسيس المملكة أوائل القرون الوسطى عاملا مهما في نشأة البرلمان الاسكتلندي الذي عزز بدوره انتقال اسكتلندا من مجتمع قبلي إلى مجتمع إقطاعي تحت حكم الملكية وتأسيس النظام الوراثي للعرش وترسيخ السلطة الملكية، وبتطورات لاحقة شهدها نظام حكم مملكة اسكتلندا حلّ البارون والعمدة تدريجيًا محل الملك في تولي مسؤولية مهام المقاطعات المحلية، ونتيجة ازدياد شؤون المملكة وتنوعها تطلب الأمر تخصيص مؤسسات ملكية تتعامل مع مختلف شؤون المملكة، وفي هذا الخصوص، تم تشكيل المجلس الملكي تدريجياً، وهي مؤسسة قامت بتقديم المشورة للملك، فكان بمثابة ولادة البرلمان الاسكتلندي. تتابع هذه الدراسة تاريخ البرلمان الاسكتلندي وتطوره حتى صدور قانون الاتحاد مع انكلترا عام ١٧٠٧، من خلال مراجعة المصادر والدراسات التي تناولت ذلك في اسكتلندا وبريطانيا.

الكلمات المفتاحية: (برلمان، لوردات، مجلس الملك، بورغ، أدنبرا، الستيوارد).

Historical development of the Scottish Parliament until 1707

Suhad Dawoud Salman
University of Wasit / College of Education for Pure Sciences

Abstract:

The history of the Scottish Parliament coincided with the establishment of the Kingdom of Scotland, and the Parliament passed through its long historical events. The founding of the Kingdom in the early Middle Ages was an important factor in the emergence of the Scottish Parliament, which in turn reinforced Scotland's transition from a tribal society to a feudal society under the rule of monarchy and the establishment of the hereditary system for the throne The consolidation of royal authority, and with subsequent developments in the system of government of the Kingdom of Scotland, the baron and the mayor gradually replaced the king in taking charge of the tasks of the local counties, and as a result of the increase in the affairs of the kingdom and its diversity, it was necessary to allocate royal institutions dealing with the various affairs of the kingdom, and in this regard, the royal council was gradually formed, It is an institution that advised the king, and was the birth of the Scottish Parliament. This study follows the history of the Scottish

Parliament and its development until the issuance of the Act of Union with England in 1707, by reviewing the sources and studies that dealt with this in Scotland and Britain.
Keywords: (Parliament, Lords, King's Council, Burg, Edinburgh,Steward.)

تشير بعض الدراسات إلى إن تأريخ نشأة البرلمانات الأوربية، يمكن أن يعزى إلى العام ١١٨٨ بمحاكم قشتالة وليون(https://www.britannica.com) في ذلك العام، عندما عقد أول مجلس يمكن أن يعد من قبيل انعقاد المؤسسة البرلمانية، الذي ضمّ مجموعة من أصحاب النفوذ، وتم تسجيل أعماله أول مرة في سجلات رسمية اعتمدتها الدراسات بالوقت الحاضر(keith,2005,PP.1-5) بوصفها وثائق تاريخية أسهمت في تعزيز تأييد صحة فرضياتها وما ذهبت إليه. من جانب آخر أشارت الدراسات التاريخية إلى انعقاد كثير من التجمعات قبل التاريخ سالف الذكر التي تضمنت أنواع من المناقشات بمختلف الشؤون السياسية والعسكرية والشؤون الداخلية والخارجية، وإصدار القرارات التي تخص فض النزاعات وأحكام القضاء في أوقات وأنحاء متفرقة، مع ذلك فربما يتساءل البعض إلى أي مدى يصح إطلاق مصطلح البرلمانات على مثل هذه التجمعات، لأنه لازالت موضع جدل ونقاش لاسيما مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار مسألة التفريق بين جلسات التجمعات البرلمانية المبكرة وبين التجمعات المنعقدة بخصوص تولي العرش والملكية، وفي أواسط القرن الثالث عشر بدأت المؤسسات البرلمانية في التطور في مملكة اسكتلندا، كما هو الحال في العديد من البلدان الأوربية مثل انكلترا، فقد تطور البرلمان الاسكتلندي بصورة واسعة، على وفق النموذج السائد في القارة الأوربية حينذاك نفسه، لاسيما مع نموذج التجمعات البرلمانية المطبق في انكلترا، مع الأخذ بنظر الاعتبار التقاليد القانونية والإجرائية السائدة في البرلمان الاسكتلندي من حيث الإجراءات المتبعة في دعوة الشخصيات والإجراءات التقليدية المتبعة في الانعقاد وإعمال الجلسات (Duncan, 1975،p. 610)

ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار إن مسألة وضع معيار محدد يمكن بموجبه التمييز بين التجمعات التي تعد من قبل المؤسسة البرلمانية من عدمه في فترات الانعقاد المبكرة مسألة خاضعة للجدل والنقاش، وبحسب الموضوعات التي تناولتها تلك التجمعات من سياسية وتشريعية، قضائية وغيرها، ومع ذلك، بناءً على الوثائق الحالية للبرلمان الاسكتلندي، يمكن للمرء ببساطة تحديد الخصائص الأساسية لبرلمان مملكة اسكتلندا والعوامل التي أسهمت في نشأة وقيام البرلمان وتطوره، وتجدر الإشارة إلى انه ما بين (١٢٣٥-١٢٨٦)، قد استعملت في الدلالة على التجمعات التي عرفت فيما بعد بالبرلمان مصطلحات أخرى غير البرلمان مثل الندوة (Colloquium) أو المجلس (Council)، وبالنظر إلى أن مصطلح الندوة تم إطلاقه على تشكيلة البرلمان الاسكتلندي في وقت مبكر قبل تسمية

البرلمان، لذلك فمن الضروري تمييز المصطلح عن أصل الكلمة، فالدراسات ذات الصلة بينت من خلال دراسة الوثائق المتعلقة بالبرلمان الاسكتلندي، أن الندوة (Colloquium) ظهرت أول مرة في العام ١٢٣٥، ومعناها في اللغة يقابل معنى كلمة(Parliament) نفسه، بمعنى **"اجتمعوا معًا للحديث والمناقشة"**، و(Colloquium)كلمة لاتينية، لها معنيان: أحدهما المحادثة الخاصة، والآخر محدودية جلسات المناقشة أو الاجتماعات التي تدور حول قضايا معينة، وبالتالي يقصد بمصطلح (Colloquium) اجتماع متخصص لحل مشكلة معينة، وهكذا فإن ظهور المصطلح في ذلك الوقت فيه إشارة واضحة تدل على تشكيل البرلمان الاسكتلندي(Duncan, 1975,p.36; Keith,2004,p.30) ، ومع ذلك فان موضوع كيف ومتى تم إنشاء البرلمان الاسكتلندي سيظل على الأرجح مسألة خاضعة للجدل والنقاش.

كانت تُعقد اجتماعات من حين لآخر خلال المدة بين (١٢٣٥-١٢٨٦) على وفق السجلات الموجودة، وهي تحمل اسم برلمان (Parliament) أو ندوة، ولم تشكل بعد لهذه التجمعات سمة مميزة تميزها عن الاجتماعات السابقة الأخرى، ففي تلك الأوقات كانت الوظيفة الأساسية للندوة غير مؤكدة، فقد كانت وظائفها السياسية والدبلوماسية والقضائية مختلطة معا، وظلت الندوة تحتفظ ببعض خصائص المؤتمر أو المجلس الملكي، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم الموظفين والقرارات الملكية التي تتخذ بالتشاور مع المجلس.

تم استخدام كلمة (Parliament) في عهد ملك انكلترا هنري الثالث (Henry III) (١٢٠٧-١٢٧٢/ ١٢١٦-١٢٧٢) واستمر استخدامها من حين لآخر في وثائق الحكومة الاسكتلندية منذ عام ١٢٣٥، ومع ذلك، لا يمكن تمييز هذه التجمعات عن الاجتماعات السابقة لذلك التأريخ سوى أن الغرض الأساس للتجمعات السابقة غير معروف فيما إذا كانت سياسية أم قضائية أم تشريعية. وبذلك لا توجد معايير يمكن استخدامها لتقرير وقت ظهور البرلمان بخلاف اللحظة التي بدأ فيها الاسكتلنديون المعاصرون يشيرون إلى مجالسهم في المصادر الرسمية سوى بكلمة برلمان أو ندوة، لذلك، يصبح الجدل حول (أقدم برلمان اسكتلندي معروف) بسيطًا للغاية، فقد كان اجتماع كيركليستون(Kirkliston)وهي مدينة صغيرة إلى الغرب من ادنبره، والذي عقد في عام ١٢٣٥ مدونا وواردا في السجلات الرسمية، وبالتالي تعد من قبيل الاجتماعات البرلمانية كونها من الإحداث التاريخية المعروفة، سواء كانت تختلف بصورة أو بأخرى عن المجالس الملكية السابقة أم لا، مادام من شبه المؤكد أن التجمعات التي حدثت من قبل لم تكن معروفة، ولعل التفسير الأكثر شيوعا للتطور البرلماني في ممالك القرون الوسطى، هو أنها تطورت لتتحرر من ألمجالس الملكية المؤلفة من كبار

المسؤولين الملكيين والبارونات والفرسان، ولم يكن هناك مسؤولون متخصصون(2005, pp.18-19 McQueen,).

إذ كان القرن الثالث عشر مرحلة تاريخية مهمة نشأ فيها البرلمان الاسكتلندي، فخلال مدة حكم الكسندر الثاني (Alexander II) (١١٩٨-١٢٤٩/ ١٢١٤-١٢٤٩)، وفرت مملكة اسكتلندا ظروفًا مواتية لظهور المقاطعات الاسكتلندية وتطوير التجارة، والحفاظ على السلام والاستقرار على المدى الطويل، والتي أدت إلى تهيئة الظروف المناسبة لميلاد التجمعات البرلمانية وتطويرها، كي تصبح قوة سياسية مهمة للتعامل مع الشؤون المهمة للمملكة ومواجهة الفتن الداخلية و التهديد المتزايد لغزو انكلترا الذي امتد فترة طويلة، يفهم منذ ذلك الحين أن البرلمان الاسكتلندي أصبح مؤسسة مهمة للحكومة الملكية والملك لتعزيز السلطة الملكية وللحفاظ على سلامة المملكة واستقلالها(Watt, 1971, p.21; Anderson, 1908,p.360).

تولى العرش الإسكندر الثالث (Alexander III) (١٢٤١-١٢٨٦/ ١٢٤٩- ١٢٨٦) البالغ من العمر سبع سنوات بعد وفاة أبيه الإسكندر الثاني في حزيران ١٢٤٩، وفي ذلك الحين كانت إنكلترا تشن غزوات متتالية على المقاطعات والحدود الاسكتلندية، ولحل الأزمة؛ وقعت اسكتلندا معاهدة سلام مع ملك إنكلترا، وكان الاسكندر الثالث الملك الشاب يفتقر إلى الخبرة في التعامل مع شؤون الدولة، فبرز دور الأساقفة واللوردات في إدارة المملكة، وأسهم ذلك في اضطلاع المجالس البرلمانية بدور الإشراف على البلاد وتشكيل مجلس الملك للتعامل مع الشؤون اليومية لحكم المملكة، وكان غالبًا ما يعقد المجلس الملكي اجتماعات كبيرة للنبلاء عند التعامل مع شؤون المملكة المهمة، للحصول على دعم واسع منهم، لذلك حصلت تجمعات الندوة والبرلمان في بيئة مواتية، وزاد عدد الاجتماعات تدريجياً مما عزز من ولادة البرلمان الاسكتلندي وتطوره.(Barrow, 1981,p. 26)

وبناء على ما تقدم يمكن ملاحظة إن لفظ البرلمان أطلق في القرون الوسطى على المؤسسة التي تنظم التجمعات التي كانت تعقد بين الملك وباقي الأعضاء من النبلاء البارزين للنقاش وأداء المشورة للملك، كما تقوم بوظائف متنوعة مثل سن القوانين ومناقشة الأمور المالية والتجارية وفرض الضرائب ومناقشة القضايا المهمة، وعلى هذا النحو كانت المؤسسة البرلمانية في بداياتها الأولى تعني ببساطة تجمع تعقد الأطراف السياسية جلساته بصورة جماعية أو فردية، وتتضمن جلساته تقديم المشورة في الموضوعات ذات الأهمية للملك والمملكة، وليس تجمعاً برلمانيا يحمل السمات والخصائص المعروفة للبرلمانات نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية الحديثة السائدة في الوقت الحاضر(Mcqueen,2005,p.1) ، وأسفرت التغيرات المفاجئة في البيئة السياسية لمملكة اسكتلندا خلال

عهد الاسكندر الثالث في نهاية القرن الثالث عشر، تزايد قوة النبلاء وممثلي المقاطعات الصغيرة، إذ اكتسب النبلاء البارزون في المملكة القدرة على التأثير في الحكام بعد تزايد انعقاد جلسات البرلمان الاسكتلندي وتنوع الإعمال على جدول إعماله(Duncan,2004,p.36).

ويوضح تحليل الوثائق التاريخية للسجلات البرلمانية المبكرة أن الاجتماعات البرلمانية التي أصبحت منتظمة وواضحة المهام، إذ لم يعد عملها مرتبطاً بالعدالة فقط والنظر في دعاوى المظالم المرفوعة ضد الملك أو الضرائب، إنما أداء دور استشاري ورقابي للحكم أيضا، ومنذ تاريخ مبكر مارست البرلمانات تأثيرًا قويًا على الضرائب وإصدار التشريعات، أي قبل وفاة الإسكندر الثالث عام١٢٨٦ (p.37; Tanner,2001,pp.112-113) ، وفي ظل الظروف الفريدة التي نشأت بعد وفاته التي شهدت غياب ملك بالغ وعدم وجود معالم خلافة واضحة بعد وفاة الملكة مارغريت خادمة النرويج (Margret Maid of Norway) (١٢٨٣-١٢٩٠/ ١٢٨٦-١٢٩٠)، والتي لم يتم تنصيبها مطلقًا، فبعد وفاة الاسكندر الثالث لم يتبقى وريثا للعرش سوى مارغريت حفيدته من ابنته الملكة مارغريت (أيضا) زوجة الملك إريك الثاني ملك النرويج، وبحلول نهاية عهد جدها كانت سليلته الوحيدة الباقية على قيد الحياة ووريثته المفترضة، لأن الإسكندر الثالث لم ينجب وريثا سوى طفل ولد ميتا عقب وفاته في العام ١٢٨٦، عليه بقيت في النرويج بدلاً من الذهاب إلى اسكتلندا بسبب صغر سنها، فتفاوض والدها مع القادة الاسكتلنديون على تزويجها من إدوارد الثاني ابن الملك إدوارد الأول (Edward I) (١٢٣٩-١٣٠٧/ ١٢٧٢-١٣٠٧) ملك إنكلترا، وبالفعل فقد تم إرسالها أخيراً إلى انكلترا لهذا الغرض في أيلول ١٢٩٠، لكنها توفيت في أوركني، مما أثار نزاع الخلافة بين ثلاثة عشر متنافسًا على تاج اسكتلندا(Geoffrey, 1990, PP. 120–141).

عليه اضطر الاسكتلنديون إلى ابتكار آلية الوصاية، واعتماد المجالس أو البرلمانات الكبيرة لأداء دور استشاري ورقابي للحكم نيابة عن الملوك غير البالغين بموجب الوصاية، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن البرلمان لم يكن الصورة الوحيدة للجمعية التمثيلية، فعلى سبيل المثال، عملت المجالس المحلية للكنيسة الاسكتلندية بالوظيفة والمهام نفسها التي كانت تؤديها التجمعات البرلمانية، وذلك وسط ظهور بيئة سياسية قاسية في مملكة اسكتلندا، ورداً على تلك الصعوبات التي واجهت المملكة ظهر البرلمان الاسكتلندي إلى الوجود، وفي الوقت ذاته، حفز تطور التجارة في أوروبا الغربية في القرن الثاني عشر حماسة النبلاء الصغار على الإنتاج وتسويق المنتجات وتزايد مطالب النبلاء الصغار للمشاركة في الشؤون العامة للمملكة من أجل حماية حقوقهم الاقتصادية، مما عزز من ولادة البرلمان الاسكتلندي وتطوره، كما حفز تطور التجارة بين الدول الأوربية؛ المدن والمقاطعات الاسكتلندية على الحصول

على فرص العمل في التجارة الدولية والإقليمية، وحققت مدن اسكتلندية من بينها إدنبرة (Edinburgh) وأبردين (Aberdeen) وستيرلنغ (Stirling) أرباحًا ضخمة وأصبحت تدريجياً مصدراً مهماً لجباية الضرائب وعوائد خزينة المملكة(Righby,1995, PP. 60-64) ، بمعنى أن تشكيل البرلمان الاسكتلندي نتيجة انعكاس التطور الاقتصادي لاسكتلندا في العصر الوسيط، كما إن وفاة الإسكندر الثالث التي وضعت خلافة العرش الاسكتلندي في أزمة، بسبب عدم وجود ملك بالغ لوراثة العرش، وبعد الوفاة العرضية للملكة مارغريت خادمة النرويج في ١٢٩٠، ولم يكن هناك وريث واضح للعرش جعل مملكة اسكتلندا تواجه أزمة خلافات وانقسامات داخلية، ولحل الأزمة والمحافظة على وحدة المملكة؛ أدت الندوة (البرلمان)، التي شارك فيها النبلاء على نطاق واسع، دوراً مهمًا، وأصبحت مكانة البرلمان بارزة بصورة متزايدة(Duncan, PP. 36-37).

وكانت انكلترا في غضون ذلك تتطلع إلى غزو وشيك لإسكتلندا مرة أخرى، ويبدو أنه تم تبني فكرة البرلمان بدافع الضرورة للتفاوض مع إنكلترا بشأن الوضع المستقبلي لإسكتلندا، وفعلا برز دور البرلمان عند مناقشة اتحاد التيجان الاسكتلندية والإنكليزية التي أقرته معاهدة بيرغام (Treaty Bergham)(Geoffrey,p.142) في عام ١٢٩٠، وفي ذلك الوقت دافع الاسكتلنديون عن استمرار وجود **"برلمان"** اسكتلندي مستقل قبل تأسيس مؤسسة تحمل هذا الاسم، وبالتالي انطلاقا من فكرة الإصلاح وإنقاذ برلمان مفوض للوضع من مجتمع المملكة، ينظم نظام الوصاية والإشراف عليه، فتم منح البرلمان الاسكتلندي السلطة السياسية، التي وفرت الشروط اللازمة لتشكيله (Duncan,p.37; Tanner, pp.112-113).

حلت كلمة برلمان محل الندوة كمصطلح للإشارة إلى التجمعات ذات الأهمية في شؤون الحكم بعد العام ١٢٩٠ من خلال ربط الهيآت التمثيلية بالسلطة المخولة لـ **"مجلس الوصاية"** لممارسة الحكم باسم الملوك القاصرين، وبذلك حقق البرلمان الاسكتلندي أخيرًا عملية التحول من الندوة إلى البرلمان (Parlimentum)، فبعد إن كان لفظ الندوة مصطلحًا يشير إلى البرلمان تم تصحيح لفظ الندوة الى البرلمان الاسكتلندي منذ آذار من العام ١٢٩٠، ومنذ ذلك الحين في بيرغام(Birgham) سمي اجتماع النبلاء الاسكتلندي بالبرلمان لأول مرة، وبدأ البرلمان الاسكتلندي في أداء وظائفه السياسية والقضائية والدبلوماسية، وقد ناقش النبلاء المشاركون بالبرلمان بصورة أساسية زواج مارغريت وابن إدوارد الأول بناء على اقتراح انكلترا، وبالموافقة على الزواج وقعت اسكتلندا وانكلترا معاهدة بيرغام التي تضمنت الحفاظ على استقلال المملكة الاسكتلندية واستقلالها القضائي وبرلمانها، وتم في بيرغام تحديد البنود ذات الصلة بوضوح ومنها إن رعايا مملكة اسكتلندا في حالة ارتكابهم أية جريمة أو انتهاك

لقوانينها وأعرافها، سواء ارتكبت الجريمة في إنكلترا أم لا، تخضع للاختصاص القضائي للمحاكم الاسكتلندية الوطنية(Clyve, 2011, P. 301) ، وبناء على ما تقدم نستنتج إن البرلمان الاسكتلندي قد ساعد في تقوية الملكية والحفاظ على وحدة المملكة.

استمرت المطالب وبالزخم نفسه لإشراك البرلمان في الحكومة، لاسيما بعد اختيار جون باليول(John Balliol)(١٢٤٩- ١٣١٤/ ١٢٩٢- ١٢٩٦)ملكًا لاسكتلندا(https://www.britannica.com) ، وقد حاول الملك الجديد استخدام البرلمان لترسيخ سلطته على المملكة، بينما مارس البرلمان أيضاً نشاطاً في السعي لإعادة توحيد المجتمع المنقسم والتصدي للتدخلات الانكليزية بشؤون اسكتلندا، وكان ملك انكلترا إدوارد الأول يتعدى بصورة متزايدة على المطالب الاسكتلندية بالحفاظ على الاستقلال، وأدت الأزمات المتكررة والظروف المعقدة لعهد جون باليول إلى الحاجة إلى تطوير البرلمان ومؤسساته، وبدأ البرلمان يجتمع بانتظام مرتين في السنة على الأقل في كل من الربيع والصيف (Keith,2004,p.30) ، وتم تعزيز الوظائف القضائية للبرلمان الاسكتلندي وتشكيل إجراءات قضائية ثابتة لاسيما في المنازعات القضائية، وجعل المؤسسة البرلمانية تحتل أهمية في شؤون الحكم ودورًا حقيقيًا للسلطة الجماعية في حكومة المملكة(pp.123-144) .

كان للبرلمان منذ نشأته دور قضائي راسخ في النظر بالمنازعات والشكاوى والبت فيها بوصفها محاكم نهائية، وعمل على بلورة المواقف لممثلي المقاطعات من خلال حضورهم بدعوات رسمية منذ أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر لأسباب تتعلق بالضرائب في المقام الأول، واستمر في ممارسة دوره بالتنسيق مع الهيآت والمجالس الأخرى (المجالس العامة) التي لاتصل إلى ما يمكن إن يطلق عليها المجالس البرلمانية على الرغم من أهمية ما يدور في تلك المجالس من شؤون المملكة المختلفة (Duncan,1975,pp.36-37) .

بعد تنازل الملك جون باليول عن العرش عام ١٢٩٦، ظهر عرش اسكتلندا في مدة فراغ خلال (١٢٩٦-١٣٠٥)، واستؤنف نظام الوصاية مرة أخرى، وعقد البرلمان الاسكتلندي تحت رعاية الوصي الاسكتلندي في عام ١٣٠٠، خلال هذه المدة، عزز ملك انكلترا إدوارد الأول سيطرته وتأثيره على اسكتلندا، وبعد الضغوط المستمرة طلب من اسكتلندا إرسال ممثلين للمشاركة في البرلمان الانكليزي لمناقشة الأمور المتعلقة بالمملكة، وعقد مرة أخرى في نهاية الوصاية عام ١٣٠٥، وكان هذا أول برلمان اتحادي، وبعد المناقشة، ومن اجل تجنب نذير الحرب ألغى البرلمان الاسكتلندي التحالف مع فرنسا وتحول إلى قسم الولاء لملك انكلترا بهذه الطريقة حافظ البرلمان الاسكتلندي على استمرارية تطوره (MacLean, 1995,p.36) .

أشارت بعض الدراسات التاريخية إلى المدة التي امتدت من أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر أنها الأصل في نشأة المجالس الاستشارية والتمثيلية وتطورها في العديد من الممالك والأنظمة الإقليمية والمؤسساتية الأوربية والتي خاضت العديد من التحديات والصراعات بين دول الجوار وأزمات الخلافات الأسرية حول تولي العرش والملكية، ومن الجدير بالذكر إن قانون البرلمانات الاسكتلندية (Acts of the Parliaments of Scotland) المطبوع في القرن التاسع عشر يعد من أبرز المصادر التي تغطي معلومات واسعة حول انعقاد البرلمانات الاسكتلندية وإعمالها في السابق، ويحتوي القانون على ذكر أحد عشر مجلسا برلمانيا عقد خلال فترة القرون الوسطى، وعلى وجه الخصوص في عهد حكم الملك الاسكتلندي روبرت الأول (Robert the Bruce) (١٢٧٤-١٣٢٩/ ١٣٠٦-١٣٢٦، وقد ناقشت البرلمانات المذكورة شؤون المملكة المهمة مثل النقاشات التي دارت حول إقرار الهدنة مع انكلترا في١٣٢٣، وغيرها من الأمور المهمة وتشمل المجلس الذي عقد في ستيرلنغ عام ١٣١٧، والمجلس الذي عقد في بيرويك عام ١٣١٩ والمجالس التي عقدت في المقاطعة نفسها عامي ١٣٢٣ و ١٣٢٤ على التوالي(P.43) .

كانت التقلبات الاقتصادية وتدوين القانون وتكريس شؤون الحكم استنادا للتشريع وحكم القانون تجارب عالمية على نطاق واسع، كل هذا كان مصحوبا بالاضطرابات التي تشهدها أوربا بين الحكام والرعية التي كانت في كثير من الأحيان تنتج التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي غالبًا ما تقترن بوحشية الحرب وانعكاساتها على تدهور الاقتصاد وفشل الحصاد المتكرر وطاعون الماشية، وعلى ذات السياق فإن تجربة اسكتلندا في هذه الفترة تحتوي بالتأكيد العديد من التحديات، فخلال القرن الثالث عشر ظهرت تجمعات الملك الاسكتلندي ووزرائه والطبقات الإقطاعية ورجال الدين عادةً للتشاور حول مسائل الدبلوماسية أو خلافة العرش، أو عقد محكمة لحل النزاعات ومسائل قضائية مهمة، وقد دونت السجلات التاريخية التجمعات المذكورة من ١٢٢٥ إلى ١٢٩٦ وأشارت إلى طريقة استدعاء أصحاب العلاقة إلى الاجتماعات من خلال الاستدعاء الملكي للطبقات الإقطاعية ورجال الكنيسة من الأساقفة ورؤساء الأديرة والكنائس(Michael, 2000, PP. 17–41).

اختار **"مجلس الملك"** المسئول عن الوصاية الملكية، أثناء أزمة الخلافة الاسكتلندية في (١٢٨٦-١٢٩٢)، من خلال عدد من الاجتماعات، ستة أوصياء لحكم المملكة، من خلال تعيين اثنين من كل من: الأساقفة والايرلات والبارونات، فسعى هذا النظام إلى التحالف مع إدوارد الأول ملك انكلترا الذي حكم للمدة (١٢٧٢ - ١٣٠٧)، وسعى إلى إقرار ضمان التحالف والاتحاد الملكي الذي تم التوصل إليه مع ملك انكلترا عام ١٢٩٠، والإذعان إلى قرار الملك بأنه لا يجوز عقد أي برلمان خارج المملكة

وحدود اسكتلندا في الأمور المتعلقة بالمملكة التي يجب أن تحتفظ بحقوقها وقوانينها وحرياتها وعاداتها(Joseph, 1870, P.43) ، وقد انعكس هذا بلا شك في جزء كبير منه على معرفة النخبة الاسكتلندية بالبرلمان الانكليزي،إذ أن العديد من الطبقات الإقطاعية ورجال الكنائس والنبلاء كانت تمتلك أراضي في المملكتين كليهما، وبدأ الأمر في اسكتلندا بالاعتماد التدريجي على عقد البرلمان دوريا للبت في الأمور المهمة خلال المدة القصيرة لحكم الملك جون باليول، فكان برلمان أنكلو-اسكتلندي مشترك شهد انعقاد العديد من الجلسات التي أشرف عليها ملك انكلترا إدوارد الأول، وعلى ما يبدو فأن قلة خبرة الملك جون وتراكم الأعمال المهمة التي تخص المجتمع الاسكتلندي أسهمت في الحاجة إلى التعاقب السريع للمجالس الاسكتلندية ما بين (١٢٩٣-١٢٩٦)، وبعد احتلال ادوارد الأول العسكري لاسكتلندا عام ١٢٩٦، دعا أيضًا إلى انعقاد ثلاث جلسات على الأقل من برلمان اسكتلندا للسنوات (١٢٩٦، ١٣٠٤ و ١٣٠٥) على التوالي، حضرها روبرت بروس جميعاً بصفته إيرل كاريك (The Records of the Parliaments of Scotland).

هنا يمكن القول إن المدة الطويلة لغياب ملك راشد أو بالغ في حكم اسكتلندا خلال المدة (١٢٨٦-١٣٠٥) فضلا عن التحديات الناشئة عن هيمنة انكلترا وضغوط النضال من أجل الاستقلال، أسهمت لاحقا في نمو التجمعات السياسية الاسكتلندية وتكرار انعقاد اجتماعات المؤسسة البرلمانية أكثر بكثير من السابق.

أصبحت اجتماعات البرلمان سنوية أو نصف سنوية خلال عهد الملك روبرت الأول وعهد ابنه ديفيد الثاني (David II) (١٣٢٤-١٣٧١/ ١٣٢٩-١٣٧١)، كما توسعت تلك الاجتماعات من خلال مشاركة المجتمعات المحلية في تلك الاجتماعات(RPS) ، فبعد تولي روبرت العرش وإعلانه الالتزام بوعود مهمة أمام الاسكتلنديين، مثل الدفاع عن الكنيسة وقوانين اسكتلندا؛ سعى منذ البداية للحصول على المشورة من خلال عقد المجالس والبرلمانات في المجالات والمشكلات السياسية الرئيسة، لاسيما في مجال التعامل مع إنكلترا، وبالتالي فمن السهل استنتاج حصول التحسن التدريجي في التجمعات الاسكتلندية المكونة للمؤسسة البرلمانية لاسيما فيما يتعلق بطبيعتها التمثيلية وأهميتها، أي من حيث الالتماس أو الاستئناف مقدماً من لدن الأشخاص لأجل الانعقاد والمشاركة الفعلية الفاعلة والحضور إلى الجلسات إثناء انعقادها سواء عن طريق الاستدعاء أو الانتخاب للحضور، فلقد أدى التنافس على الحقوق والمصالح الاقتصادية خلال حكم الملك روبرت بروس إلى تطور تدريجي في مسار إعمال البرلمان الاسكتلندي وجلساته، ولم يتم تعزيز وظائفه القضائية والتشريعية بصورة كبيرة فحسب؛ بل مارس سلطات فعلية أيضًا بخصوص الرقابة الضريبية، وبدأ النبلاء الصغار أو المحليين في المشاركة

في الشؤون السياسية بنشاط في عملية إقرار القوانين وتنظيم العلاقة بين المقاطعات والحكومة، والتدخل في القرارات المتعلقة في السياسة الداخلية ووراثة العرش والشؤون الخارجية لاسيما بسبب نمو قوتهم، كما انضم النبلاء المحليين وممثلو المقاطعات إلى المجالس الواحد تلو الآخر، وهكذا تغير هيكل البرلمان الاسكتلندي جذريا، من اجتماع الأرستقراطيين الدينيين إلى اجتماع من ثلاثة مستويات لرجال الدين والأرستقراطيين وممثلي المدن(البرغ أو البرج) (Burge)(RPS) ، وتكوّن البرلمان من غرفة واحده (Young, 1992,p.21) .

ظل تهديد انكلترا بالحرب ضد اسكتلندا في بداية القرن الرابع عشر قائما، وبعد مدة وجيزة من تتويج روبرت الأول ملكا لاسكتلندا شنّت انكلترا الحرب مرّة أخرى وأرسلت قواتها إلى اسكتلندا في العام ١٣٠٧، وعمل ملك اسكتلندا مع أنصاره لهزيمة الجيش الانكليزي، وفعّل التعاون السياسي مع النبلاء في البرلمان على تهدئة قوى المعارضة في المملكة واستعادة سلطة الملك، فعُقد أول برلمان شهير في سانت أندروزعام١٣٠٩، وخلال اجتماعه؛ حصل روبرت على دعم كنيسة اسكتلندا حين أصدرت الكنيسة بيانا داعما للملك روبرت، وأقرت فيه شرعية توليه العرش، وفي الوقت نفسه، أعرب النبلاء الاسكتلنديون أيضًا عن دعمهم له(Duncan,p.47) ، ولابد من الالتفات إلى إن الملك روبرت بروس مارس في كثير من الأحيان سياسة الإكراه والتلاعب بالبرلمان، إلى جانب تزوير قراراته وسجلاته، وكانت هذه الإجراءات التي أشرف عليها على ما يبدو روبرت شخصيا أو بواسطة وزرائه في أحيان أخرى منذ العام ١٣٠٩ بوصفها وسيلة لتقديم جبهة متماسكة وواسعة ضد هيمنة انكلترا من جهة والحصول على الدعم لملكه من المجتمع الاسكتلندي من جهة أخرى، والتبرير الذي تقع خلفه تلك الأعمال شيئًا يحتاجه روبرت من اجل دحض معارضيه وغض الطرف عن الاتهامات المناوئة له باعتباره ارتكب جريمة قتل في حرم كنسي، وطريقة استيلائه على العرش في ١٣٠٦، وعلى الرغم من نجاحه العسكري المتزايد في السنوات التي تلت توليه العرش؛ استمر روبرت في مواجهة معارضة اسكتلندية واسعة النطاق، مع إن قدراته في مواجهة المعارضة كانت ضعيفة للغاية سياسياً وجسدياً، ومع ذلك، كان لتعامل روبرت الأول مع انعقاد جلسات المؤسسة البرلمانية أثر كبير، ساعد على مواجهة التحديات التي واجهته لاسيما بين سنتي (١٣٠٩-١٣١٨)، وفعلا تمكن روبرت بروس من إرهاق المعارضة وبناء أسس الحكم التوافقي في وقت لاحق، وتمكن فعلا من دفع الاجتماعات البرلمانية إلى إصدار العديد من القرارات التي أسهمت في توطيد حكمه، وبالتالي تمكن بروس أخيرًا من أن يحكم كملك مهاب بدلاً من مجرد قائد حرب كان يخوض معركة مصيرية من أجل البقاء(Dickinson, 1952,pp.123-125).

وقد أشارت الدراسات التاريخية إلى كيفية تصرف روبرت وأنصاره المقربين في الواقع مع التجمعات البرلمانية والتحكم في الحضور وجدول الأعمال وإدارة الجلسات وأماكن ومواعيد انعقادها والقرارات الصادرة منها على السواء في البرلمانات الرئيسة أو المجالس الأصغر التي كانت تنعقد في زمن الحرب، وكيف كانوا يقومون بإكراه الأفراد المهمين وإلزامهم زوراً بأختام الأساقفة والأقطاب الغائبين، أو إجبارهم مكرهين على قرارات لصالحهم، والإقدام على أعمال داخلية مهمة وإصدار التصريحات الدبلوماسية، وكانت من أشهر الأمثلة على هذه الممارسات الخطيرة، إعلانات النبلاء ورجال الدين خلال(١٣٠٩-١٣١٠)، وقوانين تولي العرش بين(١٣١٥-١٣١٨) وإعلان أربروث(Arbroath) (Keith,2004,PP.29–49)١٣٢٠(https://www.nrscotland.gov.uk).

غالبا ما كان انعقاد الجلسات ينضم بحضور ما بين ٥٠ و ٨٠ رجلاً منهم فقط، وقد مرر روبرت بروس من خلالهم في عام ١٣١٤القوانين والمشاريع التي كان يبتغيها ويخطط لها، ودعا روبرت بعد خمسة أشهر من معركة بانوكبيرن(Bannockburn) (٢٣/ ٢٤ حزيران ١٣١٤)، التي هزمت فيها اسكتلندا الجيش الانكليزي إلى برلمان (Cambuskenneth)(https://stringfixer.com) ، الذي شهد أداء النبلاء الاسكتلنديين قسم الولاء لروبرت بروس وتقاسم غنائم المعركة على أرض الدير ، كما أقر قانون حرم فيه النبلاء ممن تمرد على روبرت الأول من ممتلكاتهم الإقطاعية عن طريق مصادرة أراضيهم وأموالهم ومساكنهم بموافقة كبار رجال الكنيسة والإيرل والبارونات والنبلاء الصغار، وشمل بذلك كل المناوئين له من نبلاء اسكتلندا وحرمان ورثتهم من كافة حقوق الميراث وغيرها(Dickinson,p.127) .

كما دعا روبرت الأول النبلاء الاسكتلنديون مرة أخرى في العام ١٣١٨ إلى عقد برلمان في دير سكوني(Scone Abbey) في مدينة بيرث وكينروس، لتوضيح وتأكيد مرسوم تولي العرش والخلافة، وتم التأكيد مرارًا على تعزيز السلطة التشريعية للبرلمان الاسكتلندي باستمرار وأصبحت وظيفته الأساسية بصفته الداعي إلى انعقاد البرلمان، فإن لملك اسكتلندا السيطرة على البرلمان ويعود له القرار بشأن زمان ومكان وتواتر جلسات انعقاد وإعمال البرلمان (p.127)، كما كانت لهذا البرلمان أهمية قانونية تاريخية كبيرة فيما يخص نظام المحاكم والحقوق المدنية، وهذه السياسة كانت تربط بين آراء روبرت حول تلك التجمعات ومبدأ ساد في انكلترا منذ العام ١٣٢٠، مفاده: أن **"الملك هو الرأس، وقرار البداية والنهاية للبرلمان يعود له"**، مع اتخاذ حكم إدوارد الأول السلطوي القوي أنموذجا لذلك، وقد استخدم روبرت بروس خطاب إضفاء الشرعية بهدف كسب التأييد لاسيما عندما

كانت مواقفه تتعرض للمعارضة من داخل المملكة وخارجها (Alice, 2012, PP. 197–238at P. 229).

وبغض النظر عن مدى سيطرة روبرت الأول ووزرائه على التجمعات المذكورة؛ فان الموضوعات التي تخصّ البرلمان وجلسات انعقاده في اسكتلندا مقارنة بانكلترا فيما يتعلق بالتمثيل والالتماسات الفردية أو المجتمعية وانتقادات المعارضة أو احتجاجاتها والنداءات من أجل العدالة والإنصاف؛ تلاحظ بالتأكيد أنها ناشئة في انكلترا، وسجّلت هناك بصورة أفضل إثناء إدارة السلطة الملكية وحماية مصالح الرعايا(RPS) ، وعلى هذا النحو، يمكن القول إن ديناميكية التجمعات البرلمانية الاسكتلندية في تلك المدة هي أقرب إلى تجمع استشاري أو منتدى منظّم ضمن آليات عمل تزداد تعقيدا بصورة متزايدة مع توسع المشاركة من الأطراف ذات العلاقة والمجتمع، ولم يكن ساحة سهلة على الإطلاق للملوك والوزراء لتوجيه أو إدارة أو تجاهل مطالب ومصالح الرعايا.

على العموم وبالنظر إلى حالة الطوارئ والمخاطر التي كانت تحيط باسكتلندا في تلك الظروف، كما في الدول الأوروبية الأخرى ونتيجة ويلات الحروب شهدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية زيادة في أعمال قطع الطرق واستغلال الدولة في اسكتلندا، ونتيجة لذلك يمكن أن نلتمس الحاجة إلى السعي لمثل هذه السيطرة الملكية المشددة الواضحة للملك روبرت بروس على البرلمان لاسيما مع مقتل شقيقه ووريثه الراشد إدوارد بروس (Edward Bruce)(١٢٧٥-١٣١٨)، في معركة فوغارت (Battle of Faughart) في أيرلندا، وكان من الواضح حينذاك تعرض الملك للنقد والتحدي، وفي هذا الصدد يلاحظ من قراءة بعض قوانين البرلمان بين (١٣١٥-١٣١٨) أنها تتضمن انتقادات واضحة لحكومة روبرت بروس تحت وطأة احتجاجات الناس ونداءاتهم نتيجة الأزمة الاقتصادية التي سببها المناخ المدمر وظروف المجاعة في تلك المدة والمطالبة بمنع رجال الدين وغيرهم من تصدير البضائع التي تشتد الحاجة إليها والتي كانت حكومة روبرت تستعمله لضمان إيرادات للخزينة وتمويل الجيش الملكي(RPS) ، وتحت تأثير الهزيمة العسكرية الأخيرة في أيرلندا سنة ١٣١٨ بدا أن قوانين البرلمان تتضمن بوضوح توجيه انتقادات لحكومة روبرت وضباطه، تمامًا كما حدث في إنكلترا في عهد إدوارد الثاني بعد معركة بانوكبيرن عندما خسر مع اسكتلندا، وبذلك يمكن إدراك الحاجة إلى السيطرة الملكية المشددة الواضحة للملك روبرت على البرلمانات للحيلولة دون خروج الأمور عن السيطرة أمام المعارضين.

كما أشارت بعض القوانين في ١٣١٨ إلى حضور بارونات وأساقفة ممثلين عن أقرانهم أمام وزراء المملكة، ليمثلوا بدورهم مناطق معينة تم إرسالهم في صورة وثيقة أصدرتها المحاكم

والتجمعات الإقليمية أو الحضرية أو المؤسسية غير المسجلة، فضلا عن النقد المباشر لأداء ضباط روبرت الأول وأنصاره على نطاق واسع وأعمالهم المنحازة واستغلال فراغات السلطة زمن الحرب في العديد من المناطق(RPS) ، وأدى استكمال هذه الأطروحات بتشريع القوانين بصورة عامة إلى نتيجة مفادها ظهور التدوين الذي بدأه الملك وقادة المجتمع في القرن الثالث عشر(RPS) ، وبالتالي، فإن دور روبرت ووزرائه في جمع السوابق والمبادئ القانونية القابلة للاستخدام، فضلاً عن الصيغ القانونية الموحدة، أشار إلى التزام الحكومة الملكية بالاستماع إلى الاحتياجات المستمرة للمواطنين والاستجابة لها، فضلاً عن تشكيل الأمور بما يتناسب مع الاحتياجات الضرورية للمملكة.

كان البرلمان ملكًا للملك وليس للمجتمع كما كان الحال في معظم أنحاء أوروبا، ومع ذلك فإن هناك العديد من القوانين الملكية مؤرخة بين (١٣١٤- ١٣٢٩) في هذه المدة صدرت بعد إجراء التحقيقات المحلية في الأملاك المتنازع عليها، تحت إشراف القضاة أو العمد (جمع عمدة) أو المحاكم الكنسية أو البارونية أو البرغية، المستمدة من الأدلة والسجلات الموجودة وهو مؤشر على التطور في مسار الإجراءات القانونية حينذاك(RPS).

وبذلك أظهر المجتمع السياسي الاسكتلندي بالفعل الالتزام بالدفاع عن المؤسسات الراسخة والسيادة والعادات التقليدية واستعادت الضائع منها حين عملت بصورة أساسية للحفاظ على حقوق الاسكتلنديين وحرياتهم من تدخل الحكومة المركزية وابتزازها، كل هذا ظهر بوضوح من السجلات التي بيّنت التمثيل البرلماني أمام الملك لاسيما من خلال اجتماعات المجلس أو البرلمان تحت الوصاية الاسكتلندية المؤقتة للمدة (١٢٨٦-١٨٩٢)، ومدة حكم الملك جون باليول القصيرة والوصاية زمن الحرب (١٢٩٨-١٣٠٤) والبرلمانات المنعقدة في مرحلة حكم بروس حوالي(١٢٩٨- ١٣٠٠)) Keith,2004, P. 69) ، بناء على ما تقدم ذكره وعلى ما يبدو إن الملك روبرت كما هو الحال في معظم ملوك أوروبا، لم يقبل طواعية القيود المفروضة عليه، لذا أعاد بعد توليه العرش الاسكتلندي نفوذ السلطة الملكية، وأزال قدرة المجتمع على إن يؤدي دوراً مهماً في صياغة القوانين البرلمانية، فلم تكن اجتماعات البرلمان إلا وسيلة مفيدة لصياغة الدعم للملك، أو التلاعب في صنع القرار الجماعي.

بدأ ممثلو المدن بعد العام ١٣١٠ يطلبون من الملك المشاركة في التجمعات البرلمانية، لكن الملك روبرت الأول لم يوافق على طلبهم، لكن الحاجة إلى الضرائب أجبرته بحلول العام ١٣٢٦،على قبول ذلك، فقام بدعوتهم رسميًا للمشاركة في البرلمان، وهكذا تطورت الاجتماعات التي كان يحضرها النبلاء في البرلمان الاسكتلندي إلى اجتماع يتألف من رجال الدين والنبلاء (الكبار والصغار) وممثلي المدن، فأصبح البرلمان في العام ١٣٢٦ يجتمع من ثلاثة مستويات، ووافق البرلمان حينها على طلب

الملك فرض الضرائب، بالتوقيع المشترك للملك ورجال الدين والنبلاء ومفوضو المدن، ولا شك في أن مفوضي المدن شكلوا منذ ذلك الحين المرتبة الثالثة من رجال البرلمان، فأصبحوا جزءا من البرلمان والجمعية العامة لجميع النبلاء. وبذلك فاز البرلمان الاسكتلندي في هذا الاجتماع، في كبح التوسع المفرط للسلطة الملكية (Keith,2005, P. 96).

كان دور البرلمان السياسي على العموم، جوهريًا، وله سلطات **"أساسية"** فيما يتعلق بالضرائب والتشريعات أو في دوره كمحكمة استئناف وشكاوى (في بعض الأحيان ضد الملك ومسئوليه). لذلك مثل البرلمان تحديًا للملوك، ولم يكن مفاجئًا أن الدور السياسي للمجتمع عبر البرلمان كما اتضح، قد تمكن روبرت الأول من كبحه مؤقتًا في أوائل القرن الرابع عشر(Keith,2004, PP. 74-101) .

وقعت اسكتلندا وانكلترا اتفاقية سلام عام ١٣٢٨ بعد حرب طويلة، وبعد وفاة ملك اسكتلندا روبرت الأول سنة ١٣٢٩ ورث ابنه الأكبر ديفيد العرش، المعروف في التاريخ باسم ديفيد الثاني، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية السلام مع انكلترا، وصلت اسكتلندا بعد وقت قصير من توقيعها، مرة أخرى إلى شفا الحرب معها سنة ١٣٣٢، كما تفاقمت الفتن الداخلية والصراع على تولي العرش، واضطرب الوضع السياسي في اسكتلندا، قدم ذلك كله فرصة إلى ملك إنكلترا إدوارد الثالث (١٣١٢-١٣٢٧/١٣٧٧- ١٣٧٧) الذي طالما عدّ اتفاقية السلام مع اسكتلندا منذ توقيعها عام ١٣٢٨، كانت نوعًا من العار على انكلترا وألحقت بها الضرر، فبادر للتدخل في الشؤون الداخلية لاسكتلندا، واستولى الجيش الانكليزي على العديد من مدنها، وأصبحت اسكتلندا في حالة يأس مرة أخرى، وعلى وشك أن يتم احتلالها بالكامل، حتى أن ملك اسكتلندا الشاب ديفيد الثاني اضطر إلى الفرار إلى فرنسا، لكن النبلاء المحليين لم يستسلموا للغزو، واستمرت ألمقاومة، لكن الصراعات على العرش وفرت فرصة أخرى لإدوارد الثالث لغزو اسكتلندا، لذلك أعطى الدعم لمدعي العرش إدوارد باليول (١٢٨٣-١٣٦٧) الابن الأكبر لجون باليول مقابل دعم انكلترا له، أمر الملك إدوارد باليول (١٣٣٢-١٣٥٦) بالتنازل عن إقليم جنوب اسكتلندا، واعترف في سنة تنصيبه١٣٣٢، بالعهد الأعلى لإدوارد الثالث(Jenny,2005,P.69) ، وبعد أن أصبح إدوارد باليول ملكًا، كان معظم الرؤساء المحليين لمملكة اسكتلندا غير راضين عن نهجه في إلتنازل عن الأراضي الاسكتلندية لانكلترا، وأصبح هذا سببًا مهمًا لعدم تمكنه من تثبيت حكمه (P.69) ، وبالتالي فقد تأثر تطور البرلمان الاسكتلندي، بعد وفاة ملك اسكتلندا روبرت الأول عام ١٣٢٩ بدون وريث بالغ للعرش، وتجدد الحرب ضد ملك انكلترا إدوارد الثالث، وضعف ملك اسكتلندا ديفيد الثاني واضطراب الوضع السياسي في مملكة اسكتلندا، إذ نادراً ما انعقد البرلمان الاسكتلندي خلال هذه المدة، مما أخر تطور البرلمان إلى حد ما.

لكن كل ذلك كفل أيضا احتفاظ البرلمان بصوت قوي في اسكتلندا، فمارس البرلمان إرادته على الملك في عهد ديفيد الثاني لاسيما عندما نشأت الحاجة لاتخاذ موقف اتجاه سياسة الخلافة الإنكليزية التي فضلها ديفيد الثاني بعد عام ١٣٤٦ (P.69). ولم تقم أية حكومة ملكية تحت حكم الوصاية دون أن يكون للبرلمان دور بارز في الحكومة أو السيطرة اسميًا على مقاليد الحكم على الأقل ومن اجل تجنب الأوضاع المضطربة، طوال فترة القرون الوسطى المتأخرة، وحتى في حكم الملوك البالغين كما ظهر بوضوح قدرة البرلمان على ممارسة إرادته على الملك في عهد ديفيد الثاني عندما نشأت الحاجة إلى ذلك حول سياسة الخلافة الانكليزية التي فضلها ديفيد الثاني بعد عام ١٣٤٦، مع ذلك لا ينبغي الخلط بين الصلاحيات التي كانت تفرضها الظروف الآنية وتمنح إلى البرلمان وبين الحصول على صلاحيات معترف بها رسميًا لتكون بمثابة ممارسة الحكم الى جانب التاج. فخلال فترات غياب الملك الراشد المطولة، كانت البرلمانات في كثير من الأحيان عبارة عن منتديات للصراع والجدل بين الأحزاب المتنافسة، لاسيما بين المستشارين المفضلين للملك ديفيد الثاني من جانب وروبرت ستيوارد (روبرت الثاني) وحلفائه من جانب أخر. وخلال المرحلة الأولى من الحكم المباشر للملك ديفيد الثاني (١٣٤١-١٣٤٦)، لم يجد الملك أنه من السهل متابعة سياسته المتمثلة في ممارسة سلطته على المصالح الراسخة لرجال البرلمان وكان هؤلاء الرجال لا يزالون قادرين على استخدام المجلس لأغراضهم الخاصة في أبردين عام ١٣٤٢، مما أدى إلى فشل سياسة "فرق تسد" التي اتبعها الملك في الوصول إلى حكم الملكية المطلقة(RPS) .

ومع ذلك، فإن قدرة رجال البرلمان على معارضة السياسة الملكية للملك ديفيد الثاني ربما يعزى جانب التفوق فيها ليس للتطور الحاصل على المؤسسة البرلمانية بقدر ما يعزى إلى ضعف قدرات الملك الشاب وقلة خبرته في فرض سيطرته في التعامل مع البرلمان. بعد أسر الإنجليز للملك في معركة نيفيل كروس عام ١٣٤٦، أظهر ستيوارد قدرة أكبر على استخدام المجلس كوسيلة لتنفيذ سياساته. ومع ذلك، يبدو أن الملك على الأقل قد اعترف بسلطات الأمر الواقع للملكيات، ووافق على تنازلات لرجال الدين والبرغ، وقدم وعودًا بشأن سلطات البرلمان، في محاولة لكسب رعاياه إلى جانبه في تحقيق نجاح خططه.

ومن المفارقات، في معارضة خطط ديفيد الثاني، تحول ستيوارد وأنصاره من رجال البرلمان إلى الخطاب المستخدم في عهد روبرت الأول بالتهديد باختيار ملك آخر إذا خالف رغباتهم. وفي عام ١٣٥٦، غزا إدوارد الثالث اسكتلندا وبعدها وقع الطرفان سنة ١٣٥٧معاهدة بيرويك (Treaty of Berwick)، التي أنهت رسميًا الحرب الثانية للاستقلال الاسكتلندي، أو المرحلة الثانية من حروب

الاستقلال الاسكتلندي، التي بدأت في سنة ١٣٣٣، وأثناء التوقيع على المعاهدة، اقترحت إنكلترا حكمًا صارمًا للإفراج عن الملك ديفيد الثاني ملك اسكتلندا وكذلك دفع فدية كبيرة لانكلترا على أقساط في غضون عشر سنوات. وهنا خضع ستيوارد للتغييرات الواضحة في الرأي عندما وافق على فتح مفاوضات مع إنكلترا وتوقيع اتفاقية ١٣٥٧، وأعطى اعترافًا كبيرًا لسلطة المجتمع لكسب تأييد الناس، وبعد إطلاق سراح الملك بموجب الاتفاقية في عام ١٣٥٧، غزا ديفيد إنكلترا لصالح فرنسا، لكنه هُزم وأسر في معركة صليب نيفيل ١٣٤٦، وبقي ديفيد أسيرًا في إنكلترا لمدة أحد عشر عامًا، لم يتم الإفراج عنه حتى تم الاتفاق على دفع جزية سنوية لصالح إنكلترا.تطورت العلاقات بين ديفيد الثاني والبرلمان للتعاون على تجاوز المشكلة الصعبة المتمثلة في دفع الفدية بعد مدة من غيابه، علاوة على ذلك، حققت لغة البرلمان قفزة إلى الأمام منذ نهاية عهد روبرت الأول وتم اتخاذ مجموعة من القرارات احتوتها ضمنيًا الكثير من التشريعات، على عكس التشريعات في عهد روبرت الأول لعام ١٣١٨ التي كانت تعبيرًا واضحًا عن السياسة الملكية وإرادة الملك. وكانت هناك نقطة تحول في العام ١٣٦٤، فبعد هذا التاريخ أتقن ديفيد الثاني حيلة الإدارة السياسية اللازمة لتأمين التجمعات الموالية له وكسب المؤيدين من رجال البرلمان والتحكم في الحضور والإذن بالانسحاب، واستبعاد ما يبدو مزعجًا له واعتماد أقطاب أقوياء(Dickinson, PP. 163-164). كما قام بتشجيع ديفيد الثاني أولئك الذين حضروا أداء القسم، وتسخير هذه المناسبة لدعم القرارات التي تفضل تحالفًا عسكريًا مع إدوارد الثالث ملك انكلترا.

لذلك تشير الدلائل إلى أن الملك ديفيد الثاني أنهى مدة حكمه بالقدر نفسه من السيطرة على البرلمان التي مارسها والده، فكان ديفيد الثاني يحصل على المنح المتكررة للضرائب خلال المراحل الأخيرة من عهد حكمه بناء على تصريح البرلمان، وعلى الرغم من اعتماد الملك على البرلمان لفرض جباية الضرائب كان البرلمان غير قادر على الاستهانة بطلبات الملك في هذا الخصوص. في حين أن موقف القوة التي حظيت بها الملكية ليس على ذات المنوال إلى حد كبير في المدة التي تلت عام ١٣٢٩، والسلطة البرلمانية ظلت معتمدة في نطاق واسع على الضعف الملكي، بدلاً من أي اعتراف قانوني مقبول على توسيع سلطاتها(P. 164) .

وخلال مرحلة انقراض سلالة بروس بوفاة الملك الاسكتلندي ديفيد الثاني دون وريث، وهو ابن الملك السابق روبرت الأول، فخلفه ملكان ضعيفان من آل ستيوارت، هما روبرت الثاني(Robert II) (١٣١٦-١٣٩٠/ ١٣٧١-١٣٩٠) الابن الوحيد لوالتر ستيوارت (Walter Stewart) (١٢٩٦-١٣٢٧)، الستيوارد الأكبر لاسكتلندا، ومارجوري بروس ابنة الملك روبرت الأول التي توفيت خلال

الولادة أو بعدها بقليل سنة ١٣١٦، كأول ملوك أل ستيوارت، وروبرت الثالث (Robert III) (١٣٣٧-١٤٠٦/ ١٣٩٠- ١٤٠٦) لظروف كثيرة ومعقدة كل ذلك كفل احتفاظ البرلمان بصوت قوي في اسكتلندا طوال المدة المتبقية من القرن الرابع عشر، ومع ذلك، استمرت المؤسسات الموازية (المجالس العامة)بالانعقاد ومارست أحياناً أدوراً مهمة خلال عهدي روبرت الثاني وروبرت الثالث (Jenny, P. 69)، وأقر البرلمان الاسكتلندي في العام ١٣٥٧،الوضع القانوني لرجال الدين والنبلاء وممثلي المدن، كما سمي البرلمان الاسكتلندي رسميًا باسم مجلس الثلاثة عقارات (Council of Three Estates) وبذلك، تم تحديد المكون الاجتماعي للبرلمان الاسكتلندي رسميًا(2000,P.38 Reid,).

كان للبرلمان الاسكتلندي أثناء ملكية ستيوارت في العصور الوسطى من(١٣٧١-١٤٩٦) الدور السياسي البارز، لاسيما حين تمكن من إزاحة كل من روبرت الثاني وروبرت الثالث من موقعهما النشط في الحكومة، ومن ثم تنظيم هيأة الوصاية، وبالتالي تحقيق قفزة نحو صورة من صور القيود المحدودة على حكم الملك وتحقيق ما يعرف بـ**"الملكية دستورية"**، وتم تبرير الوصاية على عهدي روبرت الثاني وروبرت الثالث كإجراءات لاستعادة المستوى المقبول للسلطة الملكية والقيادة العسكرية، وليس الحد من تلك السلطة نيابة عن البرلمان، وتجدر الإشارة إلى انه ليس بالضرورة حصول الانجاز المذكور للملكية الدستورية بناء على وجود صراع أيديولوجي بين التاج والتجمعات البرلمانية، ومن المؤكد أن اسكتلندا لم تشهد حتى أواخر العصور الوسطى أي من صور السياسة الانتخابية، وقد يجادل البعض بأن مشاركة المجتمعات المحلية في الأعمال البرلمانية كانت في حدها الأدنى وأن المفوضين المنتخبين في البرلمان قد اختارتهم النخبة المقيدة الموجودة في مجلس البرغ عموما، ومن الناحية النظرية، سُمح للإقطاعيين ولأي مستأجر رئيس بالحضور، مما وفّر إمكانية حضور أوسع بكثير وأقل تحكماً من التاج. وتم منح البارونات من الدرجات الصغرى إمكانية الحضور للبرلمانات بعد خضوعهم لـ انتخابات كان يهيمن عليها الأقطاب الكبار أو الإقطاعيين المحليين (PP. Steve ,1996, 228-229;PRS).

مع ذلك، فمن المفارقات إن سياسة بعض الملكيات ساعد على انعقاد جلسات البرلمانات المتكررة، فمثلا في عهد الملك جيمس الأول، سجل وجود برلمانات متكررة كان استنادا الى سياسات الملك التي اتبعها في الحكم حينذاك لا سيما عند السعي إلى فرض ضرائب، ومنحت بدورها المجالس البرلمانية صلاحية تعديل هذه المطالب أو في بعض الأحيان منعها تمامًا. إذ أن المطالب المتزايدة للتاج بعد عام ١٤٢٤ هي التي مكّنت من ظهور هذا الدور البرلماني المكثف. فقد استدعى جيمس الأول

أيضًا البرلمانات وأصدر القوانين كوسيلة لتعزيز سلطته ومكانته، وكان البرلمان أداة ملكية رئيسة في القضاء على ألباني ستيوارت (العائلة التي تولت الوصاية على العرش أثناء سجن جيمس الأول في إنكلترا) وعلى العموم كانت برلمانات القرن الخامس عشر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحاولات زيادة السلطة العامة على حساب السلطة الخاصة(PRS;) Duncan,1984, PP. 12-13).

مثل البرلمان الاسكتلندي منذ عام ١٤٥٥ انتصارًا للتاج من الناحية النظرية عندما جعل من (مجالس العقارات الثلاث)(Three Estates)، الوسيلة الشرعية الوحيدة المتبقية التي يمكن من خلالها التعبير عن الإرادة السياسية ضد الحكومة، لذلك أوضح ملوك اسكتلندا جيمس الأول (James I) (١٣٩٤-١٤٣٧ /١٤٠٦ - ١٤٣٧)، وجيمس الثاني (James II)(١٤٣٠-١٤٣٧/١٤٦٠-١٤٦٠)، أنه يمكن استخدام البرلمان أداة لتعزيز السلطة الملكية لاسيما في فرض الضرائب وطرق جبايتها، لكن على حساب زيادة تدخل البرلمان في الشؤون الملكية، وفي معظم القرن الخامس عشر استمرت أزمات السلالات والأقليات الملكية في تعزيز السلطة البرلمانية لصالح النبلاء، لاسيما خلال فترة حكم جيمس الثاني وجيمس الثالث (James III)(١٤٥١-١٤٨٨/١٤٦٠-١٤٨٨)، وعلى القدر نفسه من الأهمية، كان البرلمان فاعلاً في كبح تجاوزات الحكام ومواليهم والمطالبة بالكثير من حقوق الرعية كما هو الحال في مواجهة مخططات جيمس الأول لفرض الضرائب، فكان البرلمان سيف ذو حدين للتاج والإرادة العامة على حد سواء(.Keith,2004, PP. 123-144).

وقد يكون التأثير البرلماني على التاج سبب في إثارة ردود فعل ملكية في إطار المنافسة على السلطة لاسيما سياسة الهيمنة التي تبناها الملك جيمس الثالث وخلفاؤه، والتي تم التعبير عنها لأول مرة في إطار برلماني عام ١٤٦٩، ومع ذلك في اغلب القرن الخامس عشر كانت سلطات التاج والبرلمان في حالة من التوازن إذ تمثلت العلاقة بينهما بالحفاظ على مصالح كل منها للأخر بما يحقق منفعة الطرفين، مع قدرة واضحة ومعترف بها في التأثير كل منهما على الآخر، ومع ذلك كان التأثير العملي للبرلمان على التاج من الناحية الواقعية في القرن الخامس عشر أكثر من أي وقت مضى، وأن هذه القوة الفعلية تم الاعتراف بها بحلول عام١٤٤٥ بوصفها حقاً قانونياً من خلال ممارسة البرلمان مهامه مقابل سلطات الملك المطلقة (Mason, 1998, PP. 104-138).

أما في عهد جيمس الرابع (James IV)(١٤٧٣-١٥١٣/ ١٤٨٨-١٥١٣)، فقد اتخذا على الفور أساليب جديدة للحكم خففت من الحاجة إلى استدعاء البرلمانات، إذ عمل على استبدال البرلمان بمؤسسات أخرى تقوم بالوظائف نفسها دون الحاجة إلى انعقاد البرلمان مثل المجالس العامة واجتماعات مجالس اللوردات التي قد يكون حضورها مساويًا أو يتجاوز المراتب البرلمانية الصغيرة

التي شوهدت في ذلك العهد، ومثل هذه التجمعات غير البرلمانية امتازت بسهولة الاجتماعات التي تعقدها التي يتم استدعاؤها بسرعة أكبر من البرلمانات في السابق ربما من دون الحاجة إلى وجود البرلمان(Gouldesbrough,1985, PP. 39–40) .

ومن الخصائص الأخرى لتلك المؤسسات إنها كانت خاضعة لسيطرة التاج بصورة أكبر مما كانت عليها البرلمانات، كما إن معظم وظائف البرلمانات الكاملة كان يمكن القيام بها بواسطة تلك المؤسسات دون المخاطرة بالخلافات السياسية التي كانت غالبا ما تنشأ في البرلمانات بين الأقطاب والأساقفة في الاجتماعات الرسمية، وذلك قبل عام ١٤٨٨،ويبدو إن الاسكتلنديين كانوا يتوقون إلى حكومة مستقرة وفاعلة أكثر من أي شيء آخر، ولقد تلقوها من جيمس الرابع، ولم يهتموا كثيرًا بأية مبادئ دستورية تم الطعن فيها نتيجة لذلك، وبحلول عام ١٤٩٦ توقف البرلمان فجأة عن كونه مؤسسة مهمة في سياسة الحكم في عهد جيمس الرابع من خلال تجنب اللجوء قدر الإمكان إلى مناقشة الشؤون السياسية والإدارة في جلسات البرلمان(Donaldson, 1990,P.70) .

على الرغم من الدور المهم الذي أسسه البرلمان لنفسه على مدار القرن الخامس عشر إلا أن عام ١٤٩٦ يمثل تحولًا في التاريخ البرلماني، فبعد هذا التأريخ لم يعد يدعى للانعقاد بانتظام حتى وفاة الملك جيمس الرابع، وحقق الأخير خدعة تقليص الاجتماعات البرلمانية من الانعقاد بصورة دوريه وشبه سنوية إلى ثلاث جلسات فقط خلال الأعوام (١٥٠٤ و ١٥٠٦ و ١٥٠٩) حتى وفاته ١٥١٣ (Gouldesbrough, PP.39–40).

وتبين انه في عهد حكمي جيمس الرابع وجيمس الخامس (James V)(١٥١٢-١٥٤٢) الذي حكم من (١٥١٣-١٥٤٢) أن الملوك الناجحين يمكنهم تهميش البرلمان والسيطرة على مجلس لوردات القوانين(The Lords of the Articles)، مهمته تشريع وتمرير القوانين المهمة واصدارها لاسيما المتعلقة بالضريبة التي كان يعتمد الحكام في إضفاء الشرعية عليها وتمريرها على رجال البرلمان، ويظهر من حكمي جيمس الرابع وجيمس الخامس إلى حد كبير دلالة على قدرة وشعبية هذين الملكين وليس انعكاسًا لتغيير جذري في الطريقة التي ينظر بها الملوك والرعايا إلى البرلمان(Claire, 2015, P. 140) .

كان الانخفاض الواضح في أهمية البرلمان على الأغلب مؤقتًا بطبيعته، واعتمد على مقدرة وفاعلية الملك، وليس ظهور نظام ملكي جديد يحمل صفة الملكية المطلقة، وبعد وفاة جيمس الخامس عام ١٥٤٢ لم تتمتع الحكومة الملكية بهذه الإمكانية وواجهت الاختيار بين الضعف والبرلمانات

صعبة المراس، وظل البرلمان يؤدي وظيفة حاسمة في العمل كنقطة اتصال لأولئك الرجال الذين حكموا المملكة بصورة جماعية، ويبدو أن زوال البرلمان الذي شوهد في عهد جيمس الرابع كان يعتمد على وجود ملك قادر وبالغ، وقد تجلى هذا مرة أخرى في عهد جيمس الخامس (Keith,2005, PP. 160-178).

لم يقلد جيمس الخامس سياسة جيمس الرابع ويتخلى عن البرلمان، لكن التجمعات البرلمانية كانت تجتمع أقل من المعتاد قبل العام ١٤٩٦ عندما تأسس البرلمان، وكانت جلساته قليلة دائمًا في خصوص المسائل السياسية بينما كان التاج قادرًا أو مسُموحاً له تعيين أصحاب المناصب الرئيسة والمستشارين في لجنة لوردات القوانين، وعلى الرغم من التراجع الواضح في الأهمية البرلمانية في عهد جيمس الرابع، وقدرة جيمس الخامس على السيطرة على مجلس اللوردات لم تكن العلاقة بين التاج والبرلمان في ١٥٥٨ مختلفة بصورة كبيرة عن الوضع في السابق، إذ كانت القضايا ذات الأهمية الكبيرة بحاجة إلى موافقة حقيقية من البرلمانات بحيث تفشل السياسات الملكية من دون مساندة ودعم البرلمان(PP. 179-186.) .

لم تكن جلسات البرلمان في اسكتلندا في جزء كبير منها مختلفة عن أية مملكة أوروبية أخرى في تلك الحقبة في الملكيات الحازمة التي فرضت مطالب متزايدة على المجالس التمثيلية لتمويل التكاليف المتزايدة للحرب، وتوسيع نفوذ العائلة الحاكمة والتأكيد على الهيبة الملكية وحياة البلاط (Keith,2004, P. 147) ، وتجدر الإشارة إلى أن تواتر الاجتماعات البرلمانية أو طول الجلسات ليس بالتأكيد مؤشرًا على أهمية هذه البرلمانات، لكن التكرار في تلك الجلسات قد يقدم بعض الأفكار حول العلاقة بين التاج والبرلمان، وخلال الفترة المبكرة بين عامي ١٥٦٠ و١٦٠٣ كان هناك اثنان وعشرون برلمانًا وحوالي ثمانين مؤتمرًا في اسكتلندا ربما كان نصفها من مفوضي المقاطعات (الشاير)(Shire Commissioners)(Young, P.21)والبرغ ورجال الدين ونصف من النبلاء، كان هناك سبعة عشر برلمانًا وحوالي خمسة عشر مؤتمرًا لمفوضين البرلمان خلال الفترة (١٦٠٣-١٦٨٩)، وربما كانت هناك بعض البرلمانات لم يشر إليها لعدم وجود سجلات رسمية باقية بخصوص ذكرها(Keith,2004,P.147) .

لم يجلس البرلمان الاسكتلندي على الإطلاق في الأعوام ١٦٦٤ و ١٦٦٨ و ١٦٧٥-١٦٧٧ و١٦٧٩ و١٦٨٧-١٦٨٨، ولكن كان البرلمان يجلس سنويًا في أربعينيات القرن السادس عشر ومرة أخرى بعد١٦٨٩، علاوة على ذلك كانت الجلسات البرلمانية في الأربعينيات في دورات أطول من أية دورات أخرى بينما بين ١٦٦٠ و١٧٠٧ اجتمعت البرلمانات في المتوسط أربعين يومًا في السنة،

وفي الواقع فإن البرلمانات الصغيرة والقصيرة والمتقطعة في أواخر القرن السادس عشر التي كانت تعتمد على إرادة الملك، قد تحولت إلى مجالس كبيرة ومتعددة الطبقات وطويلة الأمد أكثر وتصاعدت في سلطتها، وكانت السمة غير العادية لاجتماعات البرلمانات لاسيما في القرن السادس عشر هي اتفاقية البرلمانات التي يمكن بموجبها أن يستدعي الملك رجال البرلمان في غضون مهلة زمنية طويلة مدتها أربعين يومًا لانعقاد برلمان كامل، للموافقة على الضرائب فقط، ومع ذلك فقد اجتمع البرلمان بصورة أقل تواترًا في أوائل القرن السابع عشر إذ أصبحت الاجتماعات أكثر رسمية وعالجت القضايا المهمة إلى حد كبير مثل قضية الضرائب(P. 147) .

على الرغم من أن النظام الملكي قد لجأ إلى استخدام لجنة إصدار القانون من مجلس اللوردات في عدة مناسبات بيد إن البرلمانات كانت عمومًا أكثر قابلية للسيطرة على التاج، وتشير الى تفوق البرلمان في جميع الأمور المتعلقة بشؤون المدن والعقارات لاسيما في جباية الضرائب، واستمر البرلمان في الجلوس بوصفه هيئة ذات مجلس واحد، وكانت السمة الفريدة للبرلمان هي قيام لجنة اللوردات في سن التشريعات المقترحة وصياغتها، وقد كانت هذه اللجنة ضرورية لضمان سيطرة التاج على الأعمال البرلمانية، إذ أن أهم سمة من سمات التطور السياسي على وفق الاتفاقيات الدستورية التي أصدرها البرلمان في عامي ١٦٣٩ و ١٦٤١ في عهد الملك تشارلز الأول (Charles I)(١٦٠٠-١٦٤٩/١٦٢٥-١٦٤٩) تمثلت في تقييد الحقوق في مملكة اسكتلندا، وتم تعزيز سلطة البرلمان الاسكتلندي لاسيما في أوقات الحرب والأزمات(Gilles, 2007,P.4) ، وبخصوص سمة تشكيل اللجان البرلمانية داخل البرلمان فقد تطورت بين عامي ١٦٣٩ و ١٦٥١ من خلال تعيين اللجان التي تتعامل مع المطالب الضخمة التي وضعت على عاتق البرلمان(Alan,2016,P.67) ، وتم إنشاء اللجان البرلمانية للانتخابات المثيرة للجدل بشكل منتظم منذ عام ١٦٦٩، كما استمر تشكيل اللجان البرلمانية الصغيرة بصورة أكثر تطورا للنظر في مسائل مثل التصديق على المعاهدات واقتراح الإجراءات ضد المتمردين أيضًا، وفي أعقاب عام ١٦٨٩ تم إلغاء لجنة اللوردات لسن القوانين وإنشاء لجان دائمة تتولى مهمة النظر بشؤون التجارة والانتخابات وأمن المملكة، وتم إنشاء لجان جديدة للموافقة على خطاب الملك ومراجعته وتنظيم محضر البرلمان(Duncan,P.59) ، لذلك أصبح البرلمان وبعد عدد من التغييرات المهمة في اسكتلندا يتقاسم المهام مع هيئات وطنية جديدة أخرى كمجلس المدن التجارية، وكان يعني ذلك أن المجالس التمثيلية المتنافسة يمكن أن تمارس الضغط على البرلمان في أمور محددة(P. 59).

أما بالنسبة للتمثيل البرلماني في البرلمان الاسكتلندي فقد كان يتكون من ثلاثة عقارات تمت الإشارة إلى الأعضاء مجتمعين باسم ثلاث عقارات (Three Estates)، أو ثلاثة مجتمعات من المملكة ، حتى عام ١٦٩٠ تتألف التركة الأولى من الأساقفة (أساقفة و رئيس دير)، والثانية النبلاء (Dukes, baron، Marquesses، Earls، Viscounts)، الحوزة الثالثة مفوضي برغ (ممثلون اختارهم برغز ملكي، وقدت تمت إعادة تنظيم الحوزة الثانية ابتداء من القرن السادس عشر، من خلال اختيار مفوضي شاير ظل المصطلح المستخدم للأعضاء المجتمعين هو "المقاطعات الثلاث"، كان مفوض شاير عضو في طبقة النبلاء الأدنى، نظرًا لأن برلمان اسكتلندا كان بغرفة واحدة ، فقد جلس جميع الأعضاء في الغرفة نفسها، وكان انخفاض أهمية تمثيل طبقة رجال الدين في البرلمان سمة من سمات فترة ما بعد عام ١٦٩٠، وتعود جذور تقليص دور رجال الدين في البرلمان الاسكتلندي بخلاف ما كان عليه الحال طوال فترة القرون الوسطى قبل القرن الخامس عشر إلى الفشل في اغتنام فرصة إصلاح البرلمان بصورة أساسية في العام ١٥٦٠، الذي يشار إليه أنه كان فرصة ضائعة لإعادة تنشيط البرلمان، وقبل عام ١٥٦٠ كهدية من قبل الملك لرجال الكنيسة تم تمثيل رجال الدين كواحد من العقارات الثلاث (البرلمان) من اثنين من رؤساء الأساقفة وأحد عشر أسقفًا وحوالي سبعة وعشرين رئيسًا للأديرة الدينية، ومع ذلك كان معظم رؤساء الأديرة الدينية غالبا أفرادًا من عائلات نبيلة (Whyte,1995, PP. 60-64).

استمرت عملية علمنة البرلمان على قدم وساق بعد العام ١٥٦٠ حتى عام ١٦٠٦، إذ منح قانون عام ١٥٨٧ الحق لأصحاب كل مقاطعة في إرسال مفوضين إلى البرلمان وزاد عدد البرغويين الذين لهم الحق في إرسال المفوضين إلى البرلمان بصورة ملحوظة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر بعد أن كانوا يشكلون في أربعينيات القرن السادس عشر في الغالب أكبر سلطة فردية في البرلمان حتى أصبحوا غالبية، وتم تسليم تمثيل الكنيسة في البرلمان الذي كان سابقًا هدية التاج إلى رجال الدين إلى الإقطاعيين وطبقة النبلاء الملاك حتى عام١٦٣٨ حين أصبح الملك غير قادر على تعبئة البرلمان برؤساء الأديرة المعينين من لدنه، وفي عام ١٦٣٩ في فترة حكم تشارلز الأول عمل أعضاء المجلس المشيخي(Paul,2013,p.14) في الكنيسة إلى الدعوة لتنفيذ إصلاحات سياسية ودستورية، وعقدت جلسات البرلمان بشكل حر بعيد عن تدخل الملك والحيلولة دون قمع الكنيسة المشيخية الاسكتلندية، ولقد تأثر الملك تشارلز الأول بالدعوات المذكورة وقرر المصالحة ووقعت رابطة عهود الكنيسة القديمة على اتفاق لتسوية الخلاف (George, 2003, P. 130 .)

تمثل التغيير المهم الآخر بانخفاض أهمية حضور البارونات إلى جلسات البرلمان على الرغم من أن الحضور البرلماني كان جيدًا قبل عام ١٤٩٦، إلا أنه انخفض أحيانًا إلى مستويات كبيرة خلال أوائل القرن السادس عشر، ويعود السبب إلى قلة وجود الأعمال المثيرة للجدل التي قدمت إلى البرلمان كما في القرن الخامس عشر، إذ ظلت الخلافة الأسرية للسلالة الحاكمة والضرائب من أولويات الإعمال التي كانت تثير اهتمام البرلمان بعد عام ١٤٩٦، وكانت هاتان المسألتان على رأس جداول الأعمال السياسية في اسكتلندا في منتصف القرن السادس عشر، ومن هنا جاء ارتفاع نسبة الحضور لأعضاء البرلمان ومن ضمنهم البارونات لاسيما في عام ١٥٥٦ استجابةً للمخاوف بشأن الضرائب المقترحة، وكان العام ١٥٦٠ انعكاساً لصعود الطبقة المتوسطة وتحولاً تاريخياً حاسماً في السلطة بعيدًا عن الأقطاب، وفي هذا السياق كان من الصعب رؤية الأعداد الكبيرة من البارونات الذين كان وجودهم ملحوظا وأصبحوا الأقل عددا بين الذين يحضرون انعقاد الجلسات البرلمانية(Goodare, 1999,p.40) .

خضع تكوين البرلمان بعد العام ١٧٠٢ لعدد من التغييرات المهمة إذ إن حكومة التاج فضلاً عن إمكانية المشاركة وحضور مناقشات انعقاد جلسات البرلمان كانت تعمل على تعبئة البرلمان بالأعضاء الموالين للعرش والتدخل في تشكيل اللجان البرلمانية مثل لجان الاتصالات التجارية (١٦٩٨-١٧٠١) ولجان زيارة المدارس والجامعات (١٦٩٠-١٧٠٢) ولجان دراسة مسألة الاتحاد بين اسكتلندا وانكلترا (١٧٠٢- ١٧٠٦) مع صلاحيات التداول بين الدورات، ومع ذلك كان للبرلمان أفكاره الخاصة بشأن الاتحاد مع انكلترا(Campbell,1983,p.26) التي امتدت جذوره التاريخية إلى سنوات ماضية بعيدة.

المصادر:

(1) محاكم قشتالةوليون: هيأة برلمانية في مملكة ليون في اسبانيا في العصر الوسيط تشكل منذ العام ١١٨٨. ويعد أول مثال مكتوب موثق للبرلمان الحديث في تاريخ أوروبا. يراجع:

<< https://www.britannica.com>> The rise of Castile and Aragon

تاريخ الدخول ٢٠٢١/٤/١٢

(2) Keith M. Brown and Alan R. MacDonald, 1567-1707, (Edinburgh: Edinburgh University, 2005), Vol. III, PP. 1-56.

(3) A. A. Duncan, “The Early Parliaments of Scotland”, The Scottish Historical Review, Vol. 45, PP. 36-58; A.A.M. Duncan, Scotland. The Making of the Kingdom (Edinburgh: MERCAT،1975) P. 610.

(4) A. A. Duncan, "The Early Parliaments of Scotland", P. 36; K. M. Brown and R. J. Tanner ,The History of the Scottish Parliament, 1235-1560, Vol. I (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2004) P. 30.

(5) McQueen, 'The Origins and Development of the Scottish Parliament 1249-1329', (Ph.D. thesis, University of St Andrews, 2005), PP. 18-19.

(6) D. E. R. Watt, "The Minority of Alexander III of Scotland", Transactions of the Royal Historical Society, Vol.21, 1971, P. 21; A. O. Anderson., Scottish Annals from English Chroniclers, A. D. 500 to 1286, (London: David Nutt, 1908),P. 360.

(7) G. W. S. Barrow, Kingship and Unity: Scotland1000-1306,(Edinburgh: Edinburgh University, 1981), P. 26.

(8) Mcqueen،Op. Cit., P. 1.

(9) A. A. Duncan, "The Early Parliaments of Scotland", P..36.

(10) Ibid, P. 37; R. Tanner, The Late Medieval Scottish Parliament. Politics and the Three Estates,1424-1488 (East Linton, 2001), PP. 112-113.

(11) Geoffrey Wallis Steuart Barrow, A Kingdom in Crisis: Scotland and the Maid of Norway. The Scottish Historical Review, (Edinburgh University Press, 1990) PP. 120–141.

(12) S. H. Righby, A Companion to Britain in the Later Middle Ages, (Oxford: Blackwell, 2003) , P. 113; Ian D. Whyte, Scotland before the Industrial Revolution: An Economic and Social History, c.1050-c.1750, (London: Longman, 1995), PP. 60-64.

(13) Duncan, 'Early parliaments',PP. 36-37.

(14) معاهدة بيرغام:عقدت عام ١٢٩٠ بين انكلترا واسكتلندا، تم وضعها في البداية في بيرغام (بيرويكشاير) في ١٨ تموز، وتم التصديق عليها في نورثهامبتون في ٢٨ اب ١٢٩٠. نصت على زواج ماركريت "خادمة النرويج"، حفيدة وخليفة الكسندر الثالث إلى ابن ووريث إدوارد الأول بشرط أن تظل اسكتلندا مملكة مستقلة ذات سيادة تحكمها ماركريت، وأصبحت المعاهدة زائدة عن الحاجة بعد وفاة ماركريت في أيلول١٢٩٠، لكن لو تم الزواج ونتج عنه أطفال، فيمكن أن يتحقق اتحاد أنكلو-اسكتلندي على غرار اتحاد التيجان عام ١٦٠٣. يراجع:

Geoffrey Wallis Steuart Barrow, Op. Cit., P. 142.

(15) Duncan, "The Early Parliaments of Scotland" P. 37; R. Tanner, Op.cit., pp. 112-113.

(16)Clyve Jones, A Short History of Parliament, The Journal of Modern History, Vol. 83, 2011, P. 301.

(17)جون باليول:هو خامس لوردات باليول وحاكم قلعة برنار، ينحدر عن طريق أمه من ديفيد إيرلهنتنجدون أخو وليام الأسد ملك اسكتلندا (١١٦٥-١٢١٤).كانت أسرة باليول تمتلك أراض في فرنسا وشمالي انكلترا وجالواي، وهذه الأملاك الأخيرة ثبتت أقدام جون باليول في اسكتلندا كما زودته بعدد من المؤيدين والمناصرين عندما خلى العرش من ملك وذلك عقب وفاة مرغريت سيدة النرويج، وجاء قرار البرلمان الانكليزي في عهد ادوارد الاول ليصب في مصلحة جون باليول، وقد تم تنصيبه بالفعل ملكا على اسكتلندا في ١٧ تشرين الثاني ١٢٩٢م، وصمم ادوارد الأول على أن

يعترف كل المطالبين بالعرش بادوارد سيدا إقطاعيا على اسكتلندا، لهذا كان على باليول ان يقدم فروض الولاء والطاعة له قبل تنصيبه على العرش، لكن مطالبات ادوارد كانت بلاء في بداية عهد باليول، فقد واجه تسعة استئنافات قدمها خصومه المطالبين بالعرش لادوارد، والأكثر من ذلك كان أمر ادوارد لجون باليول والكثير من النبلاء الاسكتلنديين البارزين بأداء الخدمة العسكرية في حروبه الفرنسية عام ١٢٩٤، لكن ادوارد في هذه اللحظة انشغل بثورة في ويلز ونسي أمرهم مما جعل الاسكتلنديين يختلقون الأعذار للانصراف عن الحرب لكن الملك ادوارد لم يترك المسألة تمر بدون حساب، فقام النبلاء الاسكتلنديين الذين كانوا لا يثقون بجون بإنشاء مجلس في حزيران ١٢٩٥ مؤلف من ١٢ عضوا لتسلم السلطة من الملك جون، وفي تشرين الاول ١٢٩٥ تحالف رسميا مع فيليب الرابع ملك فرنسا استعدادا لمقاومة ادوارد بالقوة عند هذا الحد فقد جون سيطرته وسلطته، إذ استولى ادوارد في ١٢٩٦ على برويك ودمر المقاومة الاسكتلندية ومن ثم أُجبر جون على خلع نفسه والتنازل عن العرش لصالح ادوارد في ١٠ تموز ١٢٩٦، وأحضر إلى لندن سجينا وأعلن باليول رسميا في ١٢٩٨ أنه لم يعد يرغب في ممارسة أي دور مرة أخرى في اسكتلندا، وتم نقله إلى الحبس البابوي في١٢٩٩ وتم إطلاق سراحه في ١٣٠١ ليذهب إلى أرض أسلافه في بيكاردي في فرنسا وتوفي عام ١٣١٤. يراجع:

<https://www.britannica.com> John-de-Balliol

تاريخ الدخول ٢٠٢١/١٠/٢٠

(18) K. M. Brown, The History of the Scottish Parliament 1235-1560,Vol. I, P. 30.

(19)Ibid, PP. 123-144.

(20) A. A. Duncan, "The Early Parliaments of Scotland", P. 36-37.

(21)MacLean ,F. ,Scotland: a concise history (London: Thames and Hudson, 1995), P. 36

(22) MacLean , F., Op. Cit.,P.43.

(23)Michael Jones, The New Cambridge Medieval History, Vol. 6: c.1300–c.1415, (Cambridge, Cambridge University Press, 2000), PP. 17–41.

(24) Joseph Stevenson, Documents Illustrative of the History of Scotland, vol.2, (Edinburgh, H. M. General register house, 1870), P.43.

(25) The Records of the Parliaments of Scotland to 1707, 1235/1; 1293/8/1; 1290/3/2; 1293/2/15; 1296/1; 1304/1.

(26) Ibid., 1308/1; 1309/1; 1314/1; 1315/1; 1318/1; A1320/3/1; 1324/1; 1327/4/1.

(27) بورغ أو البرج: مصطلح يشير إلى المجالس البلدية المستقلة في اسكتلندا ومناطق الشمال الانكليزي، فالمدينة أو البلدة أو (Town) كانت عند الاسكتلنديين تقسيما إداريا موجودا منذ القرن الثاني عشر، عندما أنشأ ديفيد الأول أول برج ملكي مشابها لوضع البلدة في التنظيم الإداري الانكليزي، ومفوضو البرغ يمثلون السلطة الثالثة في البرلمان الاسكتلندي، كان تواجدهم بشكل محميات ملكية عسكرية قريبه على السواحال البحرية، وكانوا المجموعة الأطول والأقوى بين المفوضين في البرلمان، وغالبًا ما كان مفوضو برغ يتصرفون ويضغطون بصورة جماعية في مؤتمر رويال بورغس (Royal Burgess) الذي كان يجتمع بالاقتران مع الجلسات البرلمانية، ولا يزال هذا التنظيمرويال بورغس قيد الاستخدام في العديد من المدن ، ولكن ليس له الآن قيمة قانونية. يراجع..

Young,The Parliaments of Scotland: commissioners Burgh and shire, (Scottish Academic,1992) P. 21.

(28) A. A. Duncan, "The Early Parliaments of Scotland", P.47.

(29) W. C. Dickinson, G. Donaldson, I. A. Milne, A Source of Scottish History, Vol. 1, (London: Thomas Nelson and Sons Ltd, 1952), PP. 123-125.

(30)Keith M. Brown ،The History of the Scottish Parliament: Parliament andPolitics in Scotland,1235–1560,Vol. I, PP. 29–49.

(31) إعلان أربروث:هو إعلان الاستقلال الاسكتلندي الذي صدر في العام ١٣٢٠، والذي كان على شكل رسالة مكتوبة باللغة اللاتينية أرسلت إلى البابا يوحنا الثاني والعشرون بتاريخ السادس من نيسان ١٣٢٠،.الهدف منه التأكيد على وضع اسكتلندا بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، والدفاع عن حق اسكتلندا في استخدام القوة العسكرية عندما تتعرض لأي اعتداء من دول أخرى، ويُعتقد عموماً أنَّ الإعلان كُتبه في دير أربروثرئيس أساقفة اسكتلندا ومستشار اسكتلندا ورئيس رهبان الدير، ووقع عليه ٥١ من نبلاء اسكتلندا. يراجع:

< https://www.nrscotland.gov.uk>٢٠٢١/١١/٢ تاريخ الدخول

(32) Norman H. Reid, “The Kingless Kingdom: the Scottish Guardianship of 1286–1306”, Scottish Historical Review, lxi (1982),PP. 105–29.

(33) سمي بذلك نسبة إلى الدير المسيحي الذي عقد فيه (دير Cambuskenneth) المبني على نهر فورت بالقرب من ستيرلنغ في اسكتلندا، وسميت القرية القريبة منه باسمه الى هذا اليوم، والذي بني حوالي عام ١١٤٠ بأمر من الملك ديفيد الأول كمنزل لابنته ميري او القديسة مريم، وقد شهد الدير حضور إدوارد الأول ملك إنكلترا للصلاة فيه والحصول على قسم الولاء من روبرت ويشارت أسقف غلاسكو، كما عُقد فيه برلمان آخر في عام ١٣٢٦، أقسم فيه النبلاء ورجال الدين اليمين للملك وأكدوا خلافة ابنه ديفيد الثاني، وكثيرًا ما استخدم الدير لعقد البرلمانات خلال القرن الرابع عشر حتى أن إحدى المباني المتصلة بالموقع أصبح يُعرف باسم قاعة البرلمان.يراجع:

<https://stringfixer.com>٢٠٢١/١١/٢ تاريخ الدخول

(34) W. C. Dickinson, G. Donaldson, I. A. Milne, ,Op. Cit.,P.127.

(35) Ibid., P. 127.

(36) Alice Taylor, “The Assizes of David I, King of Scots, 1124–53”, Scottish Historical Review, Vol. XCI(2012),PP. 197–238at P. 229.

(37) The Records of the Parliaments of Scotland, 1315/1, 1318/3–4, 1318/15, 1318/23, 1318/26, 1318/29, 1323/7/4, 1328/1, 1357/11/1, 1364/1, 1366/7/6, 1367/9/12, 1369/3/1, 1369/3/1.

(38)The Records of the Parliaments of Scotland, 1318/1 to 31.

(39)Ibid, 1318/4–5, 8, 12.

(40) Ibid,1318/4–5, 8, 12.

(41)The Records of the Parliaments of Scotland, 1323/7/1.

(42) Keith M. Brown, The History of the Scottish Parliament: Parliament and Politics in Scotland, 1235–1560, Vol. I, P. 69.

(43) Keith M. Brown, The History of the Scottish Parliament,1567-1707, Vol. II, P. 96.

(44) Keith M. Brown ،The History of the Scottish Parliament: Parliament and Politics in Scotland, 1235–1560, Vol. I, PP. 74-101.

(45) Jenny Wormald, Scotland: A History, (New York: Oxford University Press, 2005), P. 69.

(46)Ibid, P. 69.

(47) Jenny Wormald, Op. Cit., P. 69.

(48) RPS, 1357/11/1/3.

(49) W. C. Dickinson, G. Donaldson, I. A. Milne, Op. Cit.,PP. 163-164.

(50)W. C. Dickinson, G. Donaldson, I. A. Milne, Op. Cit., P. 164.

(51)Jenny Wormald, Op. Cit., P. 69.

(52) K. Reid and R. Zimmermann ,A History of Private Law in Scotland: Introduction and Property, Vol. 1, Oxford: Oxford University Press, 2000, p. 38.

(53) Steve Boardman, The Early Stewart Kings. Robert II and Robert III 1371-1406،Scottish Historical Review، (East Linton, 1996)، PP. 228-229;RPS, A1371/1-1423/8/1. RPS, 1469/19.

(54) RPS, 1426/11;A.A.M. Duncan, James I, King of Scots, 1424-1437, 2nd edition (Glasgow, 1984), PP. 12-13

(55) K.M. Brown., The History of the Scottish Parliament, 1235-1560,Vol. I, PP. 123-144.

(56) R. A. Mason, Kingship and the Commonweal: Political Thought in Renaissance and Reformation Scotland (East Linton, Tuckwell Press, 1998), PP. 104-38.

(57) P. Gouldesbrough, Formulary of Old Scots Legal Documents, Stair Society (Edinburgh, Stair Society،1985), PP. 39–40.

(58) G. Donaldson, James V-James VII،(Edinburgh,Oliver & Boyd، 1990), P. 70.

(59) P. Gouldesbrough, Op. Cit., P.39–40.

(60) Claire Hawse, Community and Public Authority in Later Fifteenth-Century Scotland، Thesis Submitted for the Degree of PhD at the University of St Andrews, 2015, P. 140.

(61) Keith M. Brown, Op. Cit., PP. 160-178.

(62) Ibid ،P. 179-186.

(63) Keith M. Brown Op. Cit., PP. 147.

64) مفوضي المدن اومفوضو شاير: هم هيئات إدارية محلية في اسكتلندا وظيفتها تحصيل الضرائب، وتولوا لاحقًا الكثير من المسؤولية في الحكومات المحلية من البارونات الأوائل الأقل شهرة ويتم اختيارهم من طبقة النبلاء الدنيا، حيث كانت أول انتخابات مسجلة في ٣١ كانون الثاني ١٥٩٦ ويمثلون السلطة الثانية في البرلمان الاسكتلندي.يراجع:

Young, Op. Cit., P.21.

(65) Keith M. Brown, Op. Cit., P. 147.

(66) Ibid, P. 147.

(67) Gilles Leydier, Scotland and Europe, Scotland in Europe, (Cambridge, Cambridge Scholars Publishing, 2007), P. 4.

(68)Alan R. MacDonald, The Burghs and Parliament in Scotland 1550–1651, (Rutledge:Publishing Company, 2016), P. 67.

(69) A. A. M. DuncanRait, Op. Cit., P. 59.

(70) Ibid, P. 59.

(71) Ian D. Whyte, Scotland before the Industrial Revolution: An Economic and Social History, c.1050-c.1750,(London: Longman, 1995), PP. 60-64.

(72) المجلس المشيخي: المجالس التمثيلية للشيوخ تعود جذورها إلى كنيسة اسكتلندا أو مجموعة من المنشقين الإنكليزي، تشكلت خلال الحرب الأهلية الإنكليزية، ويؤكد اللاهوت المشيخي بشكل نموذجي على سيادة الله وسلطة الكتاب المقدس وضرورة النعمة من خلال الإيمان بالمسيح، تم ضمان حكومة الكنيسة المشيخية في اسكتلندا بموجب أعمال الاتحاد عام ١٧٠٧. يراجع:

Paul Joseph Fox II، The Scottish Episcopal Church: Religious Conflict in the Late Stuart Period، A dissertation submitted to the Graduate Faculty Auburn University in partial fulfilment of therequirements for the Degree of Doctor of Philosophy, (Auburn, Alabama:2013), P. 14

(73) George Childs Kohn ed., The Dictionary of the Historic Documents,(Revised Edition, New York: Factson File, Inc., 2003),P. 130.

(74) J. Goodare, State and Society in Early Modern Scotland,(Oxford: Oxford University Press, 1999), P. 40.

(75) R.H. Campbell and A.S. Skinner, The Origins and Nature of the Scottish Enlightenment، (Edinburgh, Taylor & Francis, 1983), P. 26.